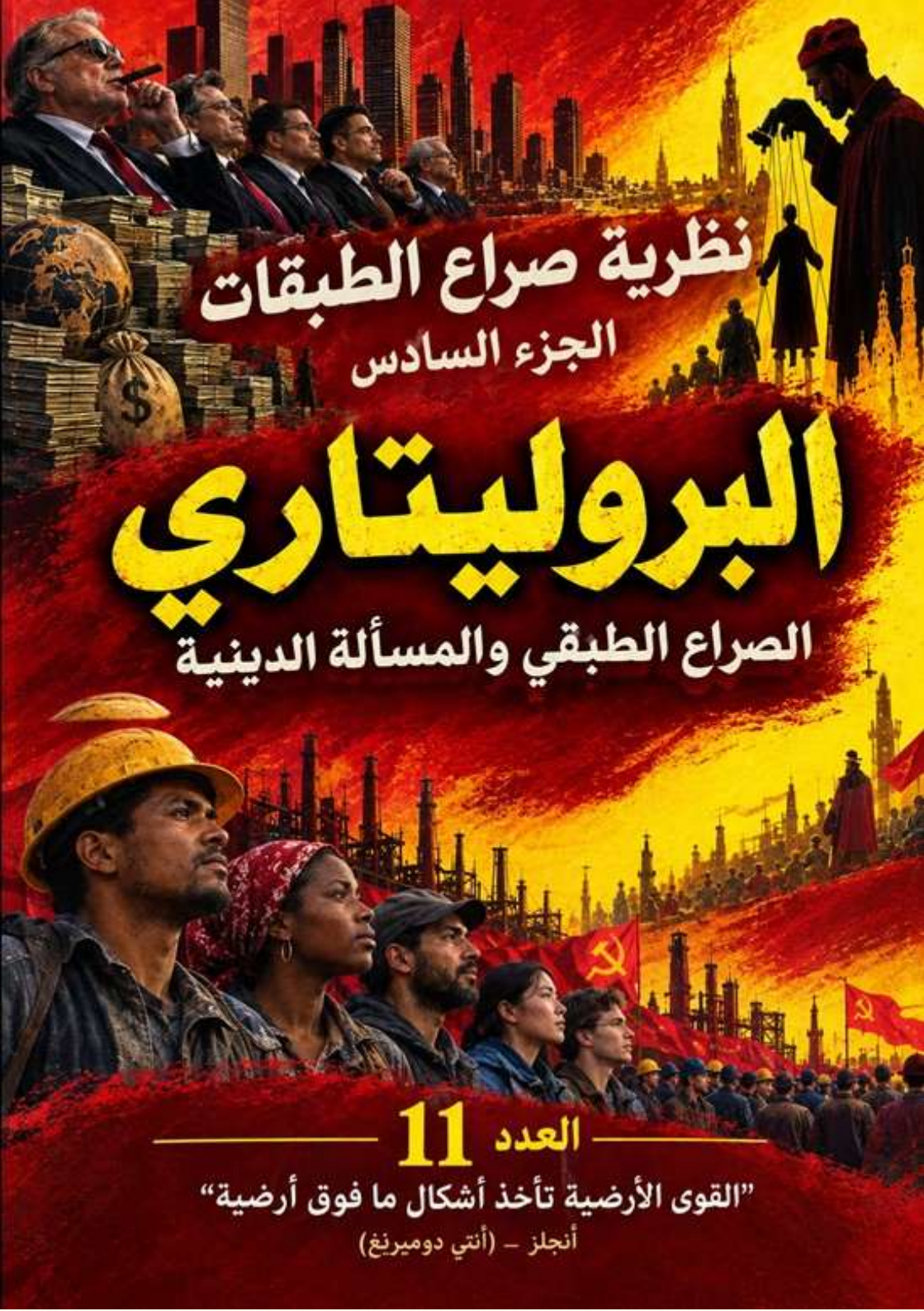
نظرية صراع الطبقات
الجزء السادس
البروليتاري
الصراع الطبقي والمسألة الدينية
العدد 11
"القوى الأرضية تأخذ أشكال ما فوق أرضية"
أنجلز – (أنتي دوميرنغ)

نظرية صراع الطبقات

الجزء السادس

إعداد علي محمود

الصراع الطبقي و المسألة الدينية

تقديم

ككل أشكال الوعي الاجتماعي، فالدين هو انعكاس للوجود الاجتماعي، لكن ما يميزه بشكل خاص، هو أنه يقدم انعكاسا خياليا و وهميا مشوها للواقع، انعكاس في سياقه، كما يقول انجلز "القوى الأرضية تأخذ أشكال ما فوق أرضية ("أنتي دوهرينغ").

إن الدين هو مجموعة محددة من الأفكار المشوهة للواقع، أي نظام من الأساطير الدينية، و باعتباره شكلا خاصا من أشكال الوعي الاجتماعي، يقوم الدين بوظيفة اجتماعية خاصة.

إن القولة المأثورة لماركس "الدين أفيون الشعوب" تعتبر من طرف لينين كحجر الزاوية لكل مواقف الماركسية من المسألة الدينية، فبادعائه السلطة الوحيدة المؤهلة لحل المشاكل الفلسفية و الأخلاقية، فالدين يتوه المؤمنين و يترجم بشكل مغلوط مصالحهم و حاجياتهم الحيوية، فدوغما القدرية تعرقل نشاطهم و تربطهم بمتن و أهداف وهمية.

و بخلاف الفكر المثالي، الذي يدعي أن الدين أبدي، بينت الماركسية على أنه ظاهرة تاريخية، و كشكل من أشكال الوعي الاجتماعي يتوفر الدين على استقلالية نسبية لا بأس بها، بما يفسر طابعه المحافظ، الذي يجعل المعتقدات و الأساطير الدينية تستمر في البقاء حتى بعد انتهاء الظروف الاجتماعية التي ولدتها، و مع ذلك فالدين يخضع بدوره لقوانين التاريخ، فما يسمى الديانات العالمية الكبرى كالمسيحية و اليهودية و البوذية و الإسلام هي نتاج ظروف تاريخية محددة، و تتغير بارتباط مع تطور العلاقات الاجتماعية.

إن الدين في جوهره ضد العلم، فهو يستعمل تصورات مثل الوحي الإلاهي، و يقدم تفسيرا مشوها للظواهر الطبيعية و الاجتماعية، لذلك عرف التاريخ صراعا مستمرا بين العلم و الدين، فالكنيسة مثلا، و خلال قرون، حاولت خنق العلم و اضطهاد العلماء و منع نشر الأفكار التقدمية، و إحراق الكتب و رمي العلماء في السجون و إحراقهم ...و تحاول المسيحية اليوم مثلا، نشر فكرة الانسجام بين الإيمان و العقل، بين الدين و العلم، و محاولات المصالحة بين الدين و العلم

هدفها الرجوع إلى الوراء بالمعرفة العلمية، و اكتساب فضاءات جديدة للإيمان و إخضاع مكتسبات العلم الحديث للإيمان.

إن القضاء على الدين يمر بالضرورة عبر تصفية العلاقات الاجتماعية الاستغلالية، التي هي مصدر الإيمان بوجود قوى ما فوق الطبيعة. يقول لينين:

"إن وحدة هذا النضال الثوري حقا للطبقة المضطهدة المكافحة من أجل خلق جنة على الأرض يهمنا أكثر من وحدة الرأي للبروليتاريين حول الجنة في السماء" (لينين، المجلد العاشر).

إن النضال ضد الدين ليس هدفا في حد ذاته، بل يجب ربطه بالمهمة الرئيسية: النضال من أجل السلم و الديموقراطية و الاشتراكية، و يجب أن تبقى دائما مصالح النضال السياسي في المقدمة، لأنه من الانتصارات في هذا النضال ضد الامبريالية يرتبط بشكل نهائي تحرر العمال تجاه الأحكام الدينية المسبقة.

في يوم 23 يناير 1918، أصدر لينين مرسوما حول الفصل بين الكنيسة و الدولة، و المدرسة و الكنيسة، و قد منع هذا المرسوم كل حد من حريات الوعي، كما وضع المساواة بين مختلف الديانات، و كذلك حق المواطنين في عدم الانتماء إلى أي ديانة، بل و اختيار الإلحاد، و ضمن المرسوم، حرية ممارسة الشعائر الدينية شرط ألا تقوم بالمس بالأمن العام، و ألا تمس بالحقوق و بصحة المواطنين، لقد أصبحت المدرسة لائكية و تحررت من كل تأثير من طرف الكنيسة.

سؤال مركزي:

هناك سؤال مركزي يطرح نفسه باستمرار على كل الثوريين الماركسيين – اللينينيين، و هو **أي موقف يجب اتخاذه تجاه الدين؟**

بشكل عام، فإن الماركسية تتبنى المادية الفلسفية، و هي بالتالي من الناحية النظرية مضادة للدين. بالنسبة للمادية فإن "**الضباب الديني**" يروج لتمثلات خاطئة حول الواقع، و كذلك خدمته باستمرار للسلط القائمة، فبشكل عام كان الفقهاء و رجال الدين في خدمة الأنظمة الاستبدادية القائمة عبر مختلف العصور، و السؤال هو، ما هي النتائج السياسية لهذا النقد الديني، و هل على الحزب الماركسي – اللينيني القيام بدعاية إلحادية؟ بهدف إقناع المؤمنين بالتخلي عن إيمانهم.

بالنسبة للينين، فإن المسألة الدينية يجب أن تبقى في درجة ثانية، ذلك أنها يمكن أن تقدم خدمة للبورجوازية بتقسيم العمال حسب معتقداتهم.

إن البرنامج الثوري، الذي يتبناه الماركسيون – اللينينيون يقوم على أساس فلسفة علمية مادية، فمن أجل شرح البرنامج الثوري، من الضروري شرح الجذور الحقيقية، التاريخية و الاقتصادية ل "الضباب الديني"، فالدعاية ستتضمن بالضرورة الحديث عن الإلحاد، و من هنا نشر أدبيات علمية كانت قد منعتها الأنظمة الاستبدادية و الإقطاعية، و هناك نصيحة قدمها انجلز للاشتراكيين الألمان:

"عليكم بترجمة و نشر بين الجماهير الأدب الفرنسي للقرن 18، و هو أدب إلحادي و مزيل للأوهام".

بالنسبة لشعوب منطقة العالم العربي، يجب على المناضلين الماركسيين – اللينينيين نشر و التعريف بالجوانب العقلانية و المادية المشرقة في التراث العربي الإسلامي، التي يعمل الكهنوت السني على طمسها بعدما تم تكفيرها ضمن أحاديث مشهورة، كما يجب التعريف بالثورات السياسية التي هزت أركان العالم العربي و الإسلامي، من قبيل ثورات العبيد و الفلاحين و ثورة القرامطة و الزنج، و كذلك الثورات الفكرية و الفلسفية، التي جسدها المذهب المعتزلي، و قمة الفكر العقلاني المادي في العصر الوسيط الذي جسدته الرشدية. على الماركسيين – اللينينين و الثوريين عموما أن يخترقوا الجدار، الذي أحاطت به الرجعية الظلامية الدينية، هذا التراث الهائل الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من التراث الإنساني التقدمي، و ساهم في نهضة أوروبا الفكرية و الفلسفية.

و في كل الأحوال، لا يدخل الماركسيون في نقاشات مجردة بعيدا عن الصراع الطبقي كما يفعل الديموقراطيون و اللبيراليون، المرتبطون بالبورجوازية، و إنه لمن الوهم الاعتقاد، بأنه في مجتمع ينتشر فيه الاضطهاد و تبليد الجماهير، يمكن للأحكام المسبقة الدينية أن تختفي عن طريق الدعاية فقط، و لا يجب نسيان أن الاضطهاد الديني للإنسانية ليس إلا انعكاسا للاضطهاد الاقتصادي داخل المجتمع، فلا الكتب و لا الدعاية سينورون البروليتاريا إذا لم ينورها النضال الذي تقوم به بنفسها ضد القوى المظلمة للرأسمالية.

إن وحدة هذا النضال الثوري فعلا للطبقة العاملة و الجماهير المناضلة من أجل خلق جنة على الأرض، تهمنا أكثر من وحدة الأفكار حول الجنة في السماء لدى البروليتاريا و الكادحين.

لقد طرح لينين في مقالته الشهيرة "الاشتراكية و الدين" أنه لا يجب أن نعلن عن الإلحاد في البرنامج الثوري، و لذلك لا يمكن منع البروليتاريين و الكادحين، اللذين لا يزالون يحملون بقايا معتقداتهم القديمة، من الالتحاق بالحزب الثوري بعد الاتفاق على برنامجه و لوائحه التنظيمية. إن هذا لا يعني بتاتا التوقف عن نشر المفهوم العلمي للعالم (انظر مقالة "الاشتراكية و الدين" المجلد العاشر، لينين بالفرنسية، باريس، المنشورات الاجتماعية).

لقد كان البرنامج السياسي للحزب العمالي الاشتراكي الديموقراطي يعتمد على قاعدة فلسفية كمادية، فالمادية بخلاف المثالية، تؤكد على أن الطريقة الوحيدة لمعرفة الواقع هي الانطلاق من المادة، التي تشكل أساس المعارف العلمية كلها.

إن الأحاسيس و الأفكار و الوعي كلها موضوعات مفضلة لدى المثالي و هي في الحقيقة ليست سوى صور للعالم الخارجي، أي انعكاسا له.

لقد قام لينين بتوضيح للأفكار في كتابه الشهير "المادية و المذهب النقدي التجريبي" الصادر سنة 1909، معتبرا أن الأفكار و الوعي و الفكر ليس مستقلا عن الجسد، إنها مرتبطة بعمل أعصاب الدماغ، و على هذا الأساس، فكل ما يوجد ليس سوى مادة، و الأفكار اللامادية، لروح لا مادية تحيى بعد الموت ليس لها واقع، و ليست سوى إنتاجات الدماغ البشري، لقد ولدت هذه الأفكار الدينية من الجهل و خيالات البشر، فقد كان البشر محتاجون إليها لتفسير الظواهر الطبيعية في غياب معارف حقيقية و علمية، و قد قام ماركس بتطوير النقد الديني، فقام بشرح الدين بطريقة مادية، و كذلك مسألة الإيمان انطلاقا من صراع الطبقات.

إن الناس يصنعون الدين في ظروف تاريخية محددة. هكذا، فالنجاح الذي حققه الدين يعود إلى أسباب اجتماعية مرتبطة بالتنظيم الاقتصادي للمجتمع، فالمستغلون يؤمنون بحياة أفضل بعد الموت، لأنهم يعانون بشكل ملموس في ظل نظام اجتماعي غير عادل، فالدين يريحهم، و كما قال ماركس فهو أفيون الشعوب. إن الدين له جذور في البؤس الاجتماعي، و يتغذى من الخوف أمام القوة العمياء للرأسمال، و نقول عمياء، لأن الأمر لا يمكن توقعه مسبقا من طرف الجماهير، فحياة العامل أو حتى رب العمل الصغير مهددة باستمرار بالخراب، التي تحولهم إلى متسولين و مهمشين و إلى عاهرات، بمعنى أنها تهددهم بالموت عن طريق المجاعة (انظر مقالة لينين "موقف الحزب العمالي تجاه الدين"، مجلد 15، المنشورات الاجتماعية، و منشورات دار التقدم 1967).

لا يمكن القيام بمواجهة التأثير الديني بطريقة مجردة، أي بدون أن نأخذ بعين الاعتبار الجذور الاجتماعية، فذلك يؤدي إلى فقدان الهدف، و إنه لأمر غير فعال القيام بإظهار ضعف الحجج المتعلقة بوجود الله، أو بنقد الحجج لصالح خلود الروح و غير ذلك، في إطار عمل دعائي يتجاهل الجذور الوجودية و ليس النظرية للإيمان: رد فعل ضد الشدة و الضيق.

إن مثل هذه الدعاية المجردة تتناسى أن الفرد يذهب إلى الأيمان، ليس بسبب حقيقته و قوة حججه، بل بسبب الارتياح الذي يخلقه له، و يقول لينين، أنه لا يمكن تجاوز الدين إلا بتغيير الواقع الاجتماعي، و بقدر ما يكون هذا العالم غير مريح بقدر ما تكون الشدة و الضيق كبيرة سيكون هناك دين و العكس، بقدر ما تكون ظروف الحياة سعيدة و محققة هنا على الأرض بقدر ما يكون الدين فاقدا لمصدره.

لقد قام لينين باستخلاص المسائل السياسية من مثل هكذا تحليل، و يقول ما يلي:

"في برنامجنا لا يجب علينا أن نعلن إلحادنا". إن المسألة الدينية يجب أن تبقى في درجة ثانية، الشيء الذي يعني بشكل ملموس، إعطاء المؤمن إمكانية الانتماء إلى الحزب بدون شرط مسبق في هذا المجال، شريطة الاتفاق على برنامج الحزب. بالنسبة للينين فإن رفض الإعلان عن الإلحاد لا يبرره سوى شيء واحد، هو الدفع بصراع الطبقات إلى الأمام، و انطلاقا من الدفاع عن مبدأ وحدة الطبقة العاملة، يجب وضع الأمر في درجة ثانية، و نعني بذلك، كل ما يمكن تقسيم الطبقة المضطهدة.

إن الاختلافات في المسألة الدينية هي "اختلافات ثانوية"، فهي تبعد الجماهير عن المشاكل الاقتصادية، و تضرب وحدتهم في النضال الثوري. إن وحدة رأي البروليتاريين حول مسألة الجنة في السماء ليست شرطا في النضالات الاجتماعية، فهذه الأخيرة تنبع من الاستغلال و القمع و الاحتقار ... و هي تحرك أفرادا ذوي آراء مختلفة فيما يخص المسألة الدينية، لكنهم لهم مصالح مشتركة، في لحظة معينة، و في ظرف معين، كتب لينين في 1909 في مقالته "موقف الحزب العمالي تجاه الدين":

"إن الداعية للإلحاد سيسقط في لعبة البوب (رجال الدين المسيحيين الأرتودوكسيين) اللذين أكثر ما يرغبون فيه هو تعويض تقسيم العمال إلى مضريين و غير مضريين حسب المشاركة في الإضراب بتقسيمهم إلى مؤمنين و غير مؤمنين، و من هنا ضرورة أن تتوارى مسألة الإلحاد في درجة ثانية حتى لا يؤدى ذلك إلى إضعاف الطبقة المضطهدة.

إن التأكيد على هذا الأمر، لا يعني التخلي ببساطة عن الدعاية الإلحادية و نشر الكراسات و نصوص نقدية للدين، و كذلك نشر منشورات علمية تضرب دوغمات الفكر الديني، فليس هناك مجال للتخلي عن المفهوم العلمي للعالم، فالمادية تدعو إلى أخذ بعين الاعتبار الإنتاجات و التطويرات العلمية التي يجب نشرها على أوسع نطاق، لكن راهنية النضالات الاجتماعية هي التي تقرر أي مكان يجب إعطاؤه لهذا العمل في النضال و داخل الحزب.

إن موقف لينين لا علاقة له بالانتهازية الانتخابوية، التي ترفض مقاربة المسائل الدينية، خوفا من فقدان قاعدة انتخابية، كما أن الموقف اللينيني بعيد كل البعد عن الموقف الليبرالي، الذي يؤكد على فكرة أن كل الآراء لها نفس القيمة، و يدعو إلى ما يسمى "حق الاختلاف" و باسم التسامح يتهرب من النقاش العقلاني، فالانتهازية و الليبرالية تتهرب من المسائل النظرية، و يؤكد لينين على العكس معتبرا إياها أساسية، و حتى تكون الدعاية الإلحادية ذات نفع، و في مصلحة الدعاية الإلحادية، يجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار الظروف الملموسة لصراع الطبقات، و مرتبطة بالمهمة الأساسية، و نعني بذلك تطوير صراع الجماهير المستغلة ضد المستغلين (لينين، "موقف الحزب العمالي تجاه الدين") .

1) الماركسية والموقف من الدين

يقول ماركس:

"إن نقد الدين يتضمن جنينيا نقد وادي الدموع الذي يشكل الدين هالته المقدسة" ("مقدمة في نقد فلسفة الحق عند هيجل" 1843).

ليست مسألة الموقف من الدين مجرد مسألة أكاديمية، فالموقف من الدين بالنسبة للأحزاب أو المنظمات التي تعتبر نفسها ماركسية – لينينية، يشكل إحدى العلامات الرئيسية، التي تبرز مدى انتمائها الفعلي للنظرية الماركسية.

في المجتمع الرأسمالي الحديث يمثل الدين شكلا أساسيا للأفيون الإيديولوجي البورجوازي، لحد يمكن القول أن مختلف الإيديولوجيات التي تهدف إلى إبقاء البروليتاري في قيودها، ليست سوى أشكالا لائكية لمعتقدات و خرافات خاصة ب "المواطن" (الفرد البورجوازي).

إن الموقف تجاه العالم الخيالي و المقلوب "للوعي الديني"، هو إشارة واضحة عن الموقف العام تجاه الإيديولوجيا المسيطرة، و في آخر المطاف تجاه الطبقة المسيطرة نفسها. ليس الوقوف أمام أيقونة ماركس هو ما يجعل ماركسيا مزعوما مناضلا حقيقيا للثورة البروليتارية، بل من يقف

أمام أعمال ماركس قارئا و محققا في مضمونها الأصيل، انطلاقا من الواقع التجريبي واضعا المسألة الدينية في ميزان الصراع الطبقي، و مبتعدا عن الانتهازية في الموقف من الدين. لقد قامت ما يطلق عليه بالمراكز العليا في الدراسات الماركسية بتزييف و تزوير أعمال ماركس، فحتى عندما يستعملون مقتطفات من أقوال ماركس، يفعلون ذلك و هم يعلمون، أن قلب الموقف الماركسي الصحيح حول مسألة الدين، هو في نفس الوقت المقدمة و النتيجة لسلسلة من المواقف المشوهة، التي تترك البروليتاريا في حالة العبودية.

إن العلاقة بين صراع الطبقات و المسألة الدينية هي أمر معقد، فالديانات يمكن استعمالها لشرعنة سلطة الطبقات المسيطرة، كما أنها يمكن أن تصبح خميرة للنضالات الاجتماعية و حركات الاحتجاج. إن الماركسية تعتبر الدين كأفيون للشعوب، يغطي على الاستغلال و المستغلين، لكن دينامية الصراع الطبقي في مناطق مختلفة من العالم، ساهمت في ولادة حركات جديدة أطلق عليها اسم تيولوجيا التحرير، التي حاولت أن تجمع بين صراع الطبقات و المثل الدينية، كما أن التاريخ في مراحل سابقة غني بالأمثلة عن الحركات السياسية، التي أخذت تعبيرا دينيا مثال المسيحية القديمة و ثورات الفلاحين في أوروبا إبان العصر الوسيط، كثورة الفلاحين بقيادة مونزر في ألمانيا، و الحركة التي قادها مارتان لوثر، و الحركات الثورية في الإسلام مثل ثورة القرامطة و ثورة الزنج و الحركات الإسماعيلية، و هي حركات كانت تعبر عن طموحات العبيد و الأقنان و الفلاحين الفقراء في مواجهة الأنظمة الإقطاعية المدعمة بالكهنوت الديني الرسمي، الذي قام بتكفير تلك الحركات إلى يومنا هذا.

و عموما، لعب الدين عبر التاريخ أدوارا متعددة:

- أداة للسيطرة:

و نعني بذلك، قيامه بدور شرعنة السلطة من خلال شرعنة النظام الاجتماعي القائم، و حكم الطبقات المسيطرة كما يشهد على ذلك دور المسيحية إبان الامبراطورية الرومانية، و في العصر الوسيط و الإسلام السني إبان الخلافات الأموية و العباسية، و على امتداد القرون الوسطى و إلى يومنا هذا بالنسبة للأنظمة القائمة في بلدان العالم العربي و الإسلامي.

- **القيام بدور التمييز الاجتماعي** بين الطبقات الاجتماعية و داخل الطبقات السائدة نفسها، أي القيام بدور شرعنة التراتبية الاجتماعية.

- دور إيديولوجية الطبقة السائدة:

يلعب الدين هنا دور أفيون الشعوب و غطاء لتبرير مصالح الطبقات السائدة معززا بذلك سيطرة الطبقات العليا في المجتمع.

- دور المعارضة:

يشكل الدين هنا خميرة للثورات و التمردات، و قد رأينا أعلاه أنه في العديد من الحالات تأخذ التمردات الاجتماعية و السياسية شكل انشقاق ديني، تتولد عنه طوائف دينية، و ذلك في مجتمعات لم يتم فيها الفصل بين ما هو سياسي و بين ما هو ديني، مثال المسيحية و الإسلام في العصور الوسطى، و كذلك في العديد من الدول الناشئة عن مراحل التحرر الوطني ذات أنماط إنتاج هجينة و قوى إنتاج متخلفة و بورجوازية كمبرادورية تستعمل الدين لصالحها، حالة العالم العربي و العديد من الدول الإسلامية.

و هناك حالات يقف فيها رجال الدين مواقف وطنية و حتى تقدمية في مواجهة النظام الاستبدادي و الاستعماري، مثال عمر المختار، عبد الكريم الخطابي و غيرهما في العالم العربي الإسلامي، و نموذج لوثر كينغ في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي دافع عن الزنوج الأمريكيين ضد العنصرية و من أجل الحقوق المدنية، و في أمريكا اللاتينية قام تيار واسع من رجال الدين الكاثوليك من تشكيل ما سمي بلاهوت التحرير، الذي حاول أصحابه الجمع بين صراع الطبقات و الإيمان المسيحي، بالاعتماد على موضوعات مثل التحرير و العدالة الاجتماعية. و في بعض الأحيان تصطدم إيديولوجية صراع الطبقات مع إيديولوجية "التصالح الطبقي"، التي تدافع عنها مؤسسات دينية، التي ترى في الرأسمال و العمل مجرد فرقاء و ليس أعداء.

هكذا، نجد أن الدين سلاح ذو حدين، فيمكن أن يكون حليفا في حركة الاحتجاج الاجتماعي، و في حالة أخرى يقوم بدور الشرعنة للسلطة القائمة، و في هذا السياق تكثر الأحاديث و الفتاوى على ضرورة طاعة أولي الأمر مهما يكن.

2) الحركات الإسلامية من 1978 – 1979

إن الحديث عن الإسلام السياسي قد يعود بنا إلى التجربة الاستعمارية البريطانية في الهند، و دور المستشرقين في صناعة الإسلام السياسي، انطلاقا من فكرة أن المسلمين لا يمكنهم أن يعيشوا تحت حكم دولة غير مسلمة. و بقية القصة معروفة، مجيء أبو الأعلى المودودي و فكرة الحاكمية و غيرها، و نشوء دولة باكستان على أساس ديني و انفصالها عن الهند، ثم انتقال الإسلام السياسي إلى مصر في عشرينيات القرن الماضي، و دور الساعاتي حسن البنا في تأسيس حركة الإخوان المسلمين سنة 1927، و علاقة هذا الأخير بالسفارة البريطانية، و قد ثبت مما لا

يجعل مجالا للشك دور السفارة البريطانية في دعم حركة الإخوان المسلمين، حيث اكتشف مجموعة من الأعضاء في السنين الأخيرة وثائق تثبت العلاقة بين حسن البنا و السفارة البريطانية، و القيمة المادية، التي كان يتلقاها من تلك السفارة.

لا ننوي هنا تقديم عرض تاريخي مفصل عن هذه المرحلة، و قد اخترنا سنوات 1978- 1979 كمنطلق لحديثنا عن الحركات الإسلامية، لأن هذه السنوات تصادف انتصار ما يسمى بالثورة الإسلامية بقيادة آية الله الخميني، ذلك أن الوضع السياسي في الدولة العربية و الإسلامية أصبحت تسيطر عليه منذ ذلك الوقت الحركات الإسلامية، التي أطلق عليها الغرب مصطلحات مثل "الأصولية الإسلامية" و "الإسلاموية" و "التطرف الإسلامي" و "الإسلام السياسي"، و عند أنصارها و المتعاطفين معها يطلقون عليها ما يسمى ب "الصحوة الإسلامية".

كل هذه الحركات لها هدف واحد، هو إعادة إحياء المجتمع عن طريق العودة للتعاليم الأصلية للإسلام و للنبي محمد. هكذا، و منذ هذه الفترة و إلى يومنا هذا، أصبحت هذه الحركات قوة أساسية في إيران و في السودان (مرحلة البشير) و في مصر و في الجزائر و في طاجكستان و أفغانستان (الفصائل الإسلامية المختلفة و حركة طالبان، حيث عاشت أفغانستان على اقتتال دموي بين مختلف الفصائل بعد خروج الاتحاد السوفياتي).

و في فلسطين نشأة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بدعم من الملك حسين في الأردن و إسحاق رابين، و ذلك لمواجهة تأثير و نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات في الأرض المحتلة و غزة.

و في باكستان يشكل الإسلاميون طرفا رئيسيا في المعارضة، و في تركيا نشأ حزب "الازدهار" الذي انقسم بدوره، فنشأ حزب "العدالة و التنمية" الحاكم في تركيا حاليا.

لقد تولد عن هذا الصعود للحركة الإسلامية في الدول العربية و الإسلامية صدمة للمثقفين الليبراليين، فساد الخوف و الهلع وسط أولئك اللذين كانوا يعتقدون أن الحداثة، التي تبعت انتصار الحركات المناهضة للاستعمار في سنوات الخمسينات و الستينات، ستقود لا محالة إلى مجتمعات أكثر تنويرا و أقل قمعا.

و على العكس من ذلك، شاهدوا تطور قوة مرتبطة بمشروع مجتمع، يسعى إلى استنساخ مبادئ الإسلام الأول، و يعمل على اضطهاد النساء و عزلهن و استعمال الإرهاب لقمع حرية الفكر و تهديد كل من يعارض أفكارهم بأوخم العواقب.

هكذا، بدأت عملية تصفية المثقفين و المتنورين، أمثال فرج فودة، مهدي عامل و حسين مروة و غيرهم كثيرون، و عرفت مصر و الجزائر انتشار حركات إسلامية إرهابية، أدت إلى سقوط الآلاف من الضحايا، خاصة فيما يسمى بالعشرية السوداء في الجزائر.

و نتيجة لهذه الأوضاع، التي تسببت فيها الحركات الإسلامية، اصطف العديد من الليبراليين التقدميين و الوطنيين إلى جانب دولهم، رغم أن هذه الدول قد اضطهدتهم و اعتقلتهم في الماضي، و جاء هذا الاصطفاف في صالح الدولة في حربها ضد الحركات الإسلامية.

أما ما يسمى باليسار العربي، فقد أشكل عليه الأمر و أصيب بالهلع، و الخوف مما يجري أمام ما أسماه بالقوى الظلامية، التي تدعمها القوى الرجعية، و التي أصبحت تجد لها موطئ قدم حتى داخل الفئات الفقيرة و الكادحة من المجتمع. و أمام هذه الحالة، نشأت مواقف متعددة تجاه هذه الظاهرة، أهمها موقفين متعارضين، الموقف الأول، و يتمثل في اعتبار الحركة الإسلاموية تيارا رجعيا و نوعا من الفاشية، و قد نشأ هذا الموقف بعد انتصار "الثورة الإسلامية" في إيران. و قد تم القيام بالتنظير لهذا الموقف في بريطانيا على يد فريد هاليداي، الذي أطلق على النظام الإيراني اسم "الإسلام بوجه فاشي"، و قد تبنى جزء من اليسار الإيراني هذه المقاربة بعدما تعزز النظام الجديد في إيران في 1981 – 1982. نفس المقاربة تبناها اليسار في مصر و الجزائر، حيث اعتبر تيار ماركسي في الجزائر أن هذا التيار الإسلامي (جبهة الإنقاذ الإسلامي) حركة ذات مبادئ و إيديولوجيا و عمل سياسي مشابه لعمل الجبهة الوطنية لفرنسا، و أن الأمر يتعلق بتيار فاشي. و قد أدى هذا الموقف إلى بناء تحالفات سياسية بهدف منع تقدم الفاشيين، و قد اعتبر هاليداي أن خطأ اليسار في إيران هو عدم تحالفه مع البورجوازية الليبرالية في الفترة الممتدة ما بين 1979 و 1981، و ذلك لمعارضة الأفكار و السياسة الرجعية للخميني، و في مصر ساند اليسار الدولة في حربها ضد الإسلاميين، علما أن الحركة الإسلامية في مصر قد اصطفت إلى جانب السادات إبان انتفاضة 1977، التي أدانتها.

أما الموقف الثاني، فيقوم على اعتبار أن الحركات الإسلامية هي حركات "تقدمية" و "معادية للإمبريالية" و مدافعة عن المضطهدين، و قد تبنى هذا الموقف أغلبية اليسار الإيراني في الفترة الأولى لثورة 1979، و نعني بذلك الحزب الشيوعي الإيراني التحريفي المسمى "تودا"، و جزء من حركة "فدائيي الشعب"، و كذلك حركة "مجاهدي الشعب" (إسلاميون يساريون)، و قد اعتبر هؤلاء أن القوى المساندة للخميني هي من القوى "البورجوازية الصغيرة التقدمية"، و خلاصة هذا الرأي، أنه يجب إعطاء دعم لا مشروط للخميني مكررين بذلك، في سياق ما أسمته بدعم

النظام الاشتراكي في مصر بقيادة جمال عبد الناصر، و في واقع الأمر كان الموقف خضوعا لتوجيهات الاتحاد السوفياتي بلد التحريفية الأول.

إن خطأ هذين الموقفين، يتمثل في عجزهما عن تحديد الطبيعة الطبقية للإسلاموية المعاصرة، و عدم تحديد علاقاتها مع رأسمال الدولة و الامبريالية. و من بين أسباب هذا الخطأ، الغموض الذي تم السقوط فيه حول سلطة الدين نفسها، فالمؤمنون يعتبرونها قوة تاريخية بالكامل سلبا أو إيجابا، و هي نفس وجهة نظر المناهضين للدين البورجوازيين و الليبراليين. فبالنسبة لهم، تتمثل المواجهة في مكافحة نفوذ و تأثير المؤسسات الدينية و الأفكار الظلامية، و قد اعتبر هذا الطريق هو الطريق نحو تحرير الشعوب.

فإذا كانت المؤسسات و الأفكار الدينية تلعب و لا شك في ذلك دورا في التاريخ، فإن هذه السيرورة لا يمكن فصلها عن الواقع المادي، فالمؤسسات الدينية و جيش رجال الدين و أساتذته، يظهرون في مجتمع محدد، و يتفاعلون مع هذا المجتمع، و ليس بإمكانهم البقاء و الاستمرارية، أمام التغيرات التي يعرفها المجتمع إلا بشرط أن يجدوا الوسائل لتغيير القاعدة التي تساندهم، فمثال مؤسسة دينية كبيرة، كما هو الحال بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية، التي نشأت في نهاية العصر القديم، و استطاعت البقاء عن طريق التكيف مع المجتمع الإقطاعي لمدة 1000 سنة، ثم بعد ذلك التأقلم و التكيف مع المجتمع الرأسمالي، الذي أخذ مكان النظام الإقطاعي، و قد حصل ذلك عن طريق تغيير جزء كبير من تعاليمها الخاصة، بل و قد ظهرت انشقاقات و تيارات مساندة للرأسمالية بوضوح مثال البروتستانية، التي أعادت تأويل النص الديني المسيحي (الكلفانية).

إن التاريخ يعلمنا أن الناس كانوا دائما يعطون تأويلات مختلفة لأفكارهم الدينية، انطلاقا من مواقعهم و مصالحهم المادية، و على ذلك، انتظمت جماعات مناضلة أو معارضة للنظام القائم خارج المؤسسات الكنسية الرسمية، و التاريخ مليء بأمثلة الأشخاص، اللذين كانوا يتبنون نفس المعتقدات الدينية، و اصطفوا في معسكرات معارضة خلال النزاعات الاجتماعية الكبيرة، وأحسن مثال على ذلك، ما عرفته أوروبا، خلال التوترات الاجتماعية التي هزتها خلال الأزمة الكبرى، التي هزت الإقطاعية في القرنين 16 و 17، حينما تحرك لوثر و كالفان و آخرون و قدموا لأتباعهم تأويلات جديدة للنصوص الدينية.

و بالعودة إلى الإسلام، فإنه لم يختلف عن المسيحية في ذلك، و أن اختلفا في السياق الحضاري التاريخي، فقد عرف التاريخ العربي الإسلامي تيارات فكرية و سياسية و إيديولوجية، أخذت تعبيرا دينيا كغطاء لمصالح فئات و طبقات اجتماعية مختلفة عرفها المجتمع العربي الإسلامي:

المعتزلة، المرجئة، الأشعرية، الشيعة، و تيارات أشعلت ثورات، مثل حركة الخوارج ذات الطابع الجمهوري الديموقراطي و الشيعة و القرامطة و الإسماعيلية (أكبر تنظيم سياسي سري عرفه تاريخ البشرية، و يمتد من المغرب إلى الشرق برمته، و قد عبرت عنه بشكل كبير رسائل "إخوان الصفا" الشهيرة) و ثورة الزنج.

لقد نشأ الإسلام في سياق جماعات بشرية مجتمعة في شبه مدن عرفت بالتجارة، و ذلك في شبه الجزيرة العربية خلال القرن السابع الميلادي، و قد كان المجتمع يقوم على قاعدة قبلية، ثم سينتشر الإسلام بعد نشوء امبراطورية كبيرة إبان الخلاقة الأموية و العباسية من طرف أناس يتبنون الإسلام جميعا، و يستمر الإسلام إلى يومنا هذا، باعتباره إيديولوجيا رسمية لمجموعة من الدول ذات أنظمة كمبرادورية و عشائرية، تعرف نوعا من نمط إنتاج رأسمالي (العربية السعودية، مصر، باكستان، إيران، الجزائر، المغرب ...) و يستمر كذلك كمرجع لتيارات إسلامية مختلفة و متناقضة (تنظيم الإخوان المسلمين العالمي، الحركات السلفية الوهابية، تنظيم القاعدة، داعش، و التيارات الجهادية المختلفة في سوريا و العراق و مصر و فلسطين و لبنان و المغرب و الجزائر و الأردن ...

و إذا كان المثل الأعلى لهذه التنظيمات هو ادعاء العودة إلى مرحلة الإسلام الذهبي (الإسلام الصحيح كما يسمونه)، المتمثلة في مرحلة الخلفاء الراشدين (أبو بكر، عمر، عثمان، علي) فإن الخلافات و تناقضات عدة تمزقها إلى حد الاقتتال و سفك الدماء فيما بينها.

لقد استطاع الإسلام أن يظل مستمرا في مجتمعات مختلفة، لأنه استطاع التكيف مع مصالح طبقات مختلفة، فاستطاع أن يحصل على الوسائل المادية و المالية لبناء مؤسساته و أداء أجور دعاته و فقهائه و علمائه، و ذلك من خلال دعم تجار الجزيرة العربية و البيروقراطيين و الملاكين العقاريين و التجار في مرحلة الامبراطوريات الكبرى، كما هو الحال بالنسبة للرأسماليين، اللذين يدعمونه، و استطاع كذلك البقاء، لأنه كسب إلى جانبه جماهير من الناس عن طريق ادعاءات الدفاع عن الفقراء و المضطهدين و تعزية النفوس.

و خلال كل مراحل تطوره تأرجح الإسلام بين الوعد بحماية المضطهدين، و تقديم الدعم و الحماية ضد أي محاولة للقيام بالثورة ضد الطبقة المستغلة. هكذا، فالإسلاميون يطالبون الأغنياء بإعطاء الزكاة (ضريبة إسلامية تقدر ب 2% للتنفيس عن الفقراء)، لكنه في نفس الوقت يعتبرون أن انتزاع أموال الأغنياء من طرف الفقراء كسرقة و عصيان للحاكم، يجب معاقبة أصحابها بأكبر حزم ممكن.

أما بالنسبة للمرأة، فما يقدمونه فهو مشروع اضطهاد لها و العودة بها مئات السنين إلى الوراء.

إن الإسلام كما هو الحال بالنسبة للمسيحية و الهندوسية و البوذية هو قلب عالم بدون قلب، كما يقول ماركس، إنه أفيون الشعب بالمعنى الماركسي.

و لا يستطيع نظام من الأفكار أن يحقق مثل هذا الصدى و التأثير، وسط طبقات مختلفة، داخل مجتمع مهزوز و مهلهل و قابل للتفجير باستمرار، من طرف هزات اجتماعية، لو لم يكن هذا النظام مليء بالغموض، بمعنى إمكانية إعطاء تأويلات مختلفة للنص، و لو أدى ذلك إلى تناقض الأتباع فيما يقولون و فيما بينهم. و ألزمت هذه الحالة الإسلام منذ بدايته الأولى، فبعد موت محمد سنة 632 م، سنتين بعد غزو مكة من طرف المسلمين، انفجرت الخلافات بين أتباع أبو بكر الخليفة الأول في الإسلام و بين علي، الذي اعتبر أن مجموعة من القرارات، التي اتخذها أبو بكر تعتبر خروجا عن الدين و اضطهادا، و تطورت الصراعات و الخلافات و دارت الحروب بين الفرقاء، و قد سجل التاريخ إحدى المعارك الكبرى، التي دارت بين أنصار علي و أنصار عائشة زوجة الرسول، المعروفة بمعركة الجمل، و يقال أنها أدت إلى مقتل 10 آلاف مسلم، ثم دار صراع كبير بعد خلافة عثمان أدى إلى ظهور تيار الشيعة (أنصار علي) و تيار الخوارج (التيار الذي انشق عن علي بعد قبوله بالتحكيم في الحرب التي دارت بين علي و معاوية، و حيث كان معاوية على وشك الهزيمة، دعا أنصاره إلى رفع المصاحف لكي يكف عن الحرب، و دعا إلى التحكيم باختيار ممثل من الطرفين، و ذلك لتعيين خليفة للمسلمين، و كان الطرفان هما أبو موسى الأشعري ممثلا عن أنصار علي، و الداهية عمرو بن العاص ممثلا عن معاوية، و بعد مشاورات بينهما قام عمر بن العاص بالكذب و تزوير الاتفاق، حيث سيعلن معاوية خليفة للمسلمين بدل علي، فقام الخوارج بتكفير علي لكونه قبل بمبدأ التحكيم، معتبرين أن الحاكمية لله فقط، و اندلعت بعد ذلك الحروب الشهيرة بين الشيعة و الخوارج، حيث قام أحد الخوارج باغتيال علي بعد ذلك ...)

3) الإسلام السياسي في خدمة الامبريالية

بداية، أظهرت الأحداث في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و منطقة الساحل الإفريقي بما لا يدع مجالا للشك، أن تنظيمات حركات الإسلام السياسي بمختلف تياراتها و تفرعاتها، إن لم تكن صناعة امبريالية صهيونية فهي على الأقل وضعت نفسها في خدمتها و خدمة مخططاتها. و النموذجان الأكثر وضوحا هما النموذج السوري و الليبي، بحيث لم يعد الإسلامويون يخفون خدمتهم للإمبريالية، و المساهمة الفعالة في تمزيق بلدان و شعوب العالم العربي، و قد اعتمدت مشاريع الامبريالية الأمريكية منذ عهد أوباما، و تحت مسميات مختلفة، من قبيل الفوضى

الخلاقة و الربيع العربي، على التيار الإسلاموي لتجسيد مشاريعها على الأرض، مقابل حكم الإخوان للمنطقة تقدم خيراتها و ثرواتها هدية للعم سام، الذي يساندها، و إن تحليل الخطاب السياسي و الإيديولوجي للحركات الإسلاموية يثبت ما يلي:

1) الإسلام السياسي لا يمتلك بعدا اجتماعيا

إن الإسلام السياسي لغير ذي بعد اجتماعي يستطيع به إعطاء شرعية للتغييرات الضرورية أمام التحديات الرأسمالية و الامبريالية.

2) الإسلام السياسي مشروع محافظ و رجعي:

إن الإسلام السياسي لمشروع دكتاتورية سياسية لرجال الدين، يدمج بشكل عادي المكونات الأخرى للكتلة الكمبرادورية الرجعية و المهيمنة. إن الأدوات الأساسية للقمع المادي و الفكري، و كذا البورجوازية الكمبرادورية هي بطبيعتها معادية للديموقراطية.

إن المشروع الإسلاموي محافظ و رجعي و مقبول من طرف النظام الامبريالي العالمي للرأسمالية.

3) الإسلام السياسي مشروع إيديولوجي قديم :

خلال القرن الثالث الهجري، قام ابن حنبل ببلورة العقيدة و المذهب، الذي سيتم ترسيمه من طرف الأنظمة الإقطاعية القديمة و الكمبرادورية الحديثة، التي فرضتها كشكل وحيد لتأويل النصوص الدينية الأساسية، التي تم الاستثناء منها كل التيارات الأخرى للتاريخ العربي الإسلامي.

و يتمثل هذا المعتقد و المذهب في ما يلي:

-1- إقرار دوغما الخلق

-2- تأكيد أبدية النصوص القرآنية في معارضة لكل التأويلات التاريخية و النسبية.

-3- دعوة المؤمنين إلى القبول بالقدر، الذي يمسهم في حياتهم كيفما كان الحال، ذلك أن الأمر من إرادة الله، فالفقر ابتلاء و الغنى أيضا.

في واقع الأمر، فإن ابن حنبل كان المؤسس الأول للتيار الإسلاموي، و قد كان هو من وصف 71 فرقة في الإسلام، ذات تأويل آخر فيما يخص الحياة الدينية و الاجتماعية، بأنها عمل من أعمال الشيطان.

و الإسلام السياسي من أبو الأعلى المودودي إلى يومنا هذا لا يعترف إلا بهذا المعتقد. و في حقيقة الأمر فالإسلام المتحدث عنه لدى هذه التيارات، و الذي يطلقون عليه إسلام السلف الصالح، ليس إلا ما سيصبح ابتداء من القرن الخامس الهجري التأويل الديني لعالم و لمجتمع معاق في تطوره، و الذي عرف سقوطا في الانحطاط.

فيما يخص النموذج العربي للعلمانية

يتحدث الإسلامويون مرارا لمن يريد أن يسمعهم، أنهم جاؤوا لمحاربة العلمانية في المجتمعات العربية الإسلامية، و الحال أنه ليست هناك علمانية في المجتمعات العربية الإسلامية إلا بعض القشور، التي جاءت بها الأنظمة القومجية الناصرية و البعثية، و الحقيقة أن ما قامت به الأنظمة العربية بعد الاستقلال السياسي، و بدعم من الإمبريالية هو تدجين "العلماء" و جعلهم في خدمة الخطاب السياسي للأنظمة الكمبرادورية.

إن الخطابات السياسية لهذه الأنظمة، ترفض بشكل ضمني أو علني مسألة الديموقراطية، التي تتم معارضتها حتى و لو كانت هناك لعبة انتخابوية هجينة، باسم وحدة و انسجام الأمة.

و تاريخيا، لم تستطع البورجوازية الوطنية العربية أو الإسلامية قيادة مسلسل التحرر الوطني حتى نهايته، جاعلة دولها ضمن دول الأطراف ضمن النظام الرأسمالي العالمي، و متخلية عن مسلسل التحديث الديموقراطي خوفا من المطالب الشعبية، و بذلك نشأت مجتمعات عربية و إسلامية هجينة، سيجد فيها الإسلامويون التربة الملائمة للانغراس و بث خطابهم الإيديولوجي، و القيام بإغلاق المجتمع من تحت، و الانتقال إلى إغلاقه من فوق عن طريق أسلمة كل شيء، من الأفكار إلى الرياضة إلى الفن إلى العلوم... لقد استفاد الإسلامويون من التطور التكنولوجي الذي عرفته ثورة الإعلام و التواصل لترويج بضاعتهم الرديئة و العتيقة باستعمال مختلف أشكال التكنولوجيا الحديثة.

لقد كان الإسلام السياسي صناعة بريطانية خلقها المستشرقون الانجليز لخدمة سلطتهم في الهند، معتمدين على فكرة أن المسلمين لا يمكنهم أن يعيشوا في دولة غير مسلمة أو دولة تقوم على الفصل بين الدين و الدولة. و معلوم أن أبو الأعلى المودودي سيلعب دورا حاسما في نشوء دولة منفصلة عن الهند تحت اسم باكستان، و ذلك على أسس دينية، و ليست قومية أو وطنية. لقد قامت أفكار أبو الأعلى المودودي على المبادئ التالية:

1) السلطة تنبع من الله فقط و الشعار هو "الحاكمية لله وحده"

2) رفض مفهوم المواطنة، حيث المواطنون لهم الحق في التشريع، فالدولة ليست لها من مهمة سوى تطبيق القانون المحدد بشكل نهائي، و القانون هنا هو الشريعة.

إن الإسلام السياسي يرفض مبدأ الديموقراطية أصلا، أي حق المجتمع في بناء مستقبله عن طريق الحرية التي يعطيها لنفسه من أجل التشريع. و يدعي الإسلاميون أن الشورى هي الشكل الإسلامي للديموقراطية، و هذا مجرد ادعاء، ذلك أن هذه الأخيرة حبيسة التحريم الذي يمس التجديد، و الذي ينطوي تحت البدعة (كل بدعة ضلالة و كل ضلالة في النار)، و في حقيقة الأمر فإن ما يسمونه بالشورى ليس سوى أحد الأشكال المتعددة للتشاور في المجتمعات ما قبل الحديثة و ما قبل الرأسمالية.

-3- امتناع الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية

يمنع على الدولة بالمعنى الإسلامي التدخل في الحياة الاقتصادية، التي يجب أن تخضع للعلاقات التجارية المشرعة من طرف الشريعة (اقتصاد الحلال). و في هذا السياق، فإن برامج الأحزاب الإسلاموية لا تمس بالسلطة الفعلية للطبقات السائدة، أما الملكية فهي مقدسة، و نفس الشيء بالنسبة للثروات، و كل الممارسات الرأسمالية مشروعة، باستثناء ما يسمى الربا أو القرض الربوي، و تحاول الأبناك الإسلامية حاليا، و المندمجة في العلاقات البنكية الرأسمالية بكل حيثياتها بالالتفاف على هذا الأمر، عن طريق ما يسمونه بالأبناك التشاركية، (و قد فطنت الأبناك العالمية لهذا الأمر)، و خلقت فروعا لها بهذه الصفة، و في المغرب نجد بنك الصفاء ملكا للبنك الشعبي و وفا بنك.

أما بالنسبة للاشتراكية، فتعتبر كفرا و تغوص السياسة الإسلاموية في شعارات أخلاقوية، حيث الحديث عن الفساد و التحكم و الريع، و لا مجال لمراجعة النظام الاقتصادي للبلد الدائر في فلك التبعية.

مراجع :

- "أنتي دوهرينغ"، انجلز

- "الاشتراكية و الدين"، لينين، المجلد العاشر

- "موقف الحزب العمالي تجاه الدين"، لينين، المجلد 15، 1909، المنشورات الاجتماعية، دار التقدم 1967

- "مقدمة في نقد فلسفة الحق عند هيجل"، كارل ماركس، 1843

- "الدين و صراع الطبقات"، فلوريان كورللي و أورليان أرميني

- "الدين: هل هو دعم أو عائق لصراع الطبقات، بعض الاعتبارات بصدد لاهوت التحرير" جزء من البرنامج الشيوعي، عدد 89، ماي 1987، ص، 71 – 108

- "حول الدين" كارل ماركس و فردريك انجلز

- "نقد الدين و الفلسفة"، جان إيف كالفيس

- "الكسمولوجيا: نحو قفزة كبيرة للديالكتيك المادي"، جورج غاسطو

- "التعبير الديني عن الصراع الاجتماعي في الإسلام"، مصطفى التواتي

- "حول الدين و الدولة"، محمد الصالح التومي المعروفي

- "الدين و الصراع الطبقي"، كارل كاوتسكي

علي محمود